كانت من أكبر شركات التكرير بالشرق الأوسط..

تفاصيل مخطط خطير يستهدف مصافي عدن

- ما وراء محاولات خنق العاصمة عدن والمحافظات المحررة؟
- كيف سيؤثر شلل المصفاة على سعر العملة؟
- هل تخضع المشتقات المارة عبر موانئ غير مؤهلة لمواصفات وفحوصات مختبرية؟

العاصمة عدن «الأمناء» خاص:

كشف مصدر خاص في ميناء الزيت التابع لشركة مصافي عدن، عن مخطط كبير يستهدف المصفاة والتي كانت تعتبر من أكبر شركات التكرير في الشرق الأوسط.

تفاصيل المخطط

وقال المصدر، الذي رفض كشف نفسه،: "منذ حوالي ثمان سنوات تم إيقاف المصفاة عن التكرير ومن ثم سحب منها نشاط استيراد المشتقات النفطية وتم تسليم هذا النشاط للتجار وظلت خلال الفترة الأخيرة معتمدة في إيراداتها على أجور الخزن والضخ للموردين، وأخيراً تم إيقاف الاستيراد عبر شركة مصافي عدن وتم تحويل سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة والمخا اليمنية وغيرها من الموانئ وأصبحت مراسي المصفاة وخزاناتها شبه مهجورة".

وأضاف المصدر: "المخطط يهدف إلى إصابة المصفاة بالشلل التام وهذا سوف ينعكس على سعر العملة المحلية مقابل العملات الصعبة وسوف يغرق البلد عامة والعاصمة عدن والمحافظات المجاورة بمشتقات خارج المواصفات لكونها مهربة ولا تخضع لأي فحوصات وتمر عبر موانئ غير مؤهلة لاستقبال المشتقات النفطية ولا تمتلك المختبرات الخاصة بفحص المشتقات النفطية وهذه المشتقات سوف تؤثر على المركبات والآليات وأيضاً عمليات التهريب تحرم خزينة البنك المركزي في عدن من العائدات الضريبية".

وأشار إلى أن "استيراد المشتقات النفطية عبر الموانئ الأخرى سوف يؤثر سلبًا ويجعل محافظات الجنوب المحررة لا تمتلك مخزونًا استراتيجيًا بعد أن كانت تمتلك المصفاة المخزون الاستراتيجي لتغطية احتياجات البلد لمدة لا تقل عن ستة أشهر".

وأوضح المصدر أن "ميناء الزيت التابع لشركة مصافي عدن لم يستقبل أي سفن للمشتقات النفطية منذ أكثر من 40 يومًا، ما عدا الدفعة الثانية من منحة المشتقات النفطية السعودية لدعم قطاع الكهرباء في الـ17 من ديسمبر الفائت وتبلغ كمية هذه الدفعة 40 ألف طن متري من مادة الديزل، و30 ألف طن متري من مادة المازوت، بالإضافة إلى استقبال 6 آلاف طن متري من المازوت وقودًا للمصانع، وباتت المصفاة محرومة من أي إيرادات نفطية بعد تحويل السفن لتلك الموانئ.

إضعاف الانتقالي الجنوبي والمجلس الرئاسي

بدورهم، يقول مراقبون إن "هذا المخطط يهدف إلى محاولات تدمير ما تبقى من شركة مصافي عدن التي تبذل إدارتها الحالية جهودًا جبارة في أعمال الصيانة والتأهيل الداخلية ومشروع الأنابيب لتكون جاهزة في حال استئناف عملها لو تم استكمال مشروع محطة الكهرباء المتعثر بسبب العجز المالي وعدم إعطاء الجهات الحكومية لها مبالغ من مستحقاتها، ويعد مشروع الطاقة أهم المشاريع في المصفاة التي تعتبر شريان الحياة لعدن ولكل الوطن والرافد الكبير لاقتصاد البلد المتهالك جراء الحرب وتدهور العملة".

ويرى المراقبون أن "تغيير مسار سفن النفط باتجاه ميناء المخا وميناء الحديدة اليمنيين، بدلًا عن ميناء الزيت بعدن، له أهداف وأبعاد وآثار اقتصادية وسياسية كبيرة وخطيرة على العاصمة عدن ومحافظات الجنوب على المدى القريب والبعيد، لا سيما بعد انقطاع المرتبات على القوات المسلحة والأمن، والهدف إغراق العاصمة عدن المنهكة أصلاً بالأزمات وإضعاف المجلس الانتقالي الجنوبي وحتى مجلس القيادة الرئاسي".

ودعا المراقبون إلى تحرك فوري جاد وعاجل قَبْل فوات الأوان من مختلف الجهات الرسمية والأطراف السياسية وفي المقدمة مجلس القيادة الرئاسي ورئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، لإيقاف هذا العبث الذي يستهدف المصفاة والعاصمة عدن والضغط على الجهات الحكومية لإعطاء الشركة من مستحقاتها، لتتمكن من استكمال مشروع المحطة وتشغيلها وحينها تستطيع استئناف العمل والتكرير.

وأكدوا، في ختام أحاديثهم، أنه في حال استئناف تشغيل المصفاة ستتوفر المشتقات النفطية للسوق المحلية وكذا وقود محطات الكهرباء والأسفلت، وتوفير إيرادات ومبالغ كبيرة من العملة الصعبة التي يتم الاستيراد بها من الخارج ورفد خزينة الدولة عبر البنك المركزي في العاصمة الجنوبية عدن.

وسط ارتياح شعبي..

استمرار حملة إزالة البناء العشوائي على أراضي الجمعيات بالعماد في عدن

العاصمة عدن «الأمناء» خاص:

واصلت الحملة الأمنية لإزالة البناء العشوائي عملها صباح أمس الاثنين، 9 يناير 2023م، في منطقة العماد المشتركة ما بين مديريتي خور مكسر ودار سعد في العاصمة عدن، بإشراف الأمين العام للاتحاد وجدي النخعي.

وشملت الحملة إزالة بناء عشوائي على أراضي كل من (جمعية الألغام، وجمعية الميناء - الورشة الفنية، وجمعية الميناء -العمليات والأرصفة، وجمعية السياحة، وجمعية البنك المركزي، وجمعية الخطوط الجوية اليمنية، وجمعية الأدوات الزراعية، وجمعية الأوقاف، وجمعية الغرفة التجارية، وجمعية معهد العلوم الإدارية والثقافية، وجمعية واجبات عدن، وجمعية المغتربين، وجمعية المعاقين)، إلى جانب إزالة ما تبقى من بناء وبسط عشوائي واقع في نطاق مخططات الجمعيات التعاونية السكنية في منطقة العماد وتسوية مخططات عدد منها، بحماية أمنية كبيرة.

وأكد الأمين العام للجمعيات التعاونية الأستاذ وجدي النخعي أن الحملة لن تتوقف حتى استكمال كامل أهدافها المُتمثلة بإزالة أي تعديات حاصلة على أراضي الجمعيات، مُشيرًا إلى أن الاتحاد العام للجمعيات السكنية مستمر بوتيرة عالية في استعادة حقوق الجمعية.

وطالب كل معتد على أراضي الجمعيات بإزالة أي بناء قَبل أن تشمله الحملة، وتجرف كل ما بُني على أراضي الجمعيات، متوعدًا كل من بسط على أي قطعة أرض خاصة بالجمعيات باستعادتها بالطرق القانونية.

وشدد على أن اتحاد العام للجمعيات السكنية لن يهدأ حتى إرجاع كل حقوق الجمعيات، شاكرًا كلا من وزير الدولة، محافظ العاصمة الجنوبية عدن الأستاذ أحمد حامد لملس، وقائد قوات وحدة حماية أراضي الدولة بالعاصمة عدن النقيب كمال الحالمي، ومدير مديرية خور مكسر، ومدير مديرية دار سعد، ورئيس الهيئة العامة للأراضي وعقارات الدولة أنيس باحارثة، وكل من تعاون في إنجاح الحملة.

بدورهم، عبر المعاقون وعمال ميناء عدن، عن فرحتهم باستعادة حقوقهم المنهوبة منذ سنوات.

وكانت الحملة في يومها الأول، نفذت إزالة بناء عشوائي لأحد مصانع البردين، وكذا بعض البنايات غير الرسمية في منطقة العماد بعدن، والتي كانت مبنية على أراض مملوكة لموظفي الدولة بالجمعيات السكنية وصرفت لهم قبل أكثر من (30) سنة من قبل الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن حملة إزالة العشوائيات مستمرة بوتيرة عالية للقضاء على أي بنايات عشوائية غير رسمية، على المساحات المقدرة بـ(30) كيلو متر مربع من مخططات الجمعيات الممتدة من جولة كنديان ركسي شرقًا وحتى جولة المصعبين غربًا، ليتم تسليمها لأعضاء الجمعيات خلال الأيام القادمة.